التحالف الوطني: المناصب الحكومية ستسبب مشاكل داخلية

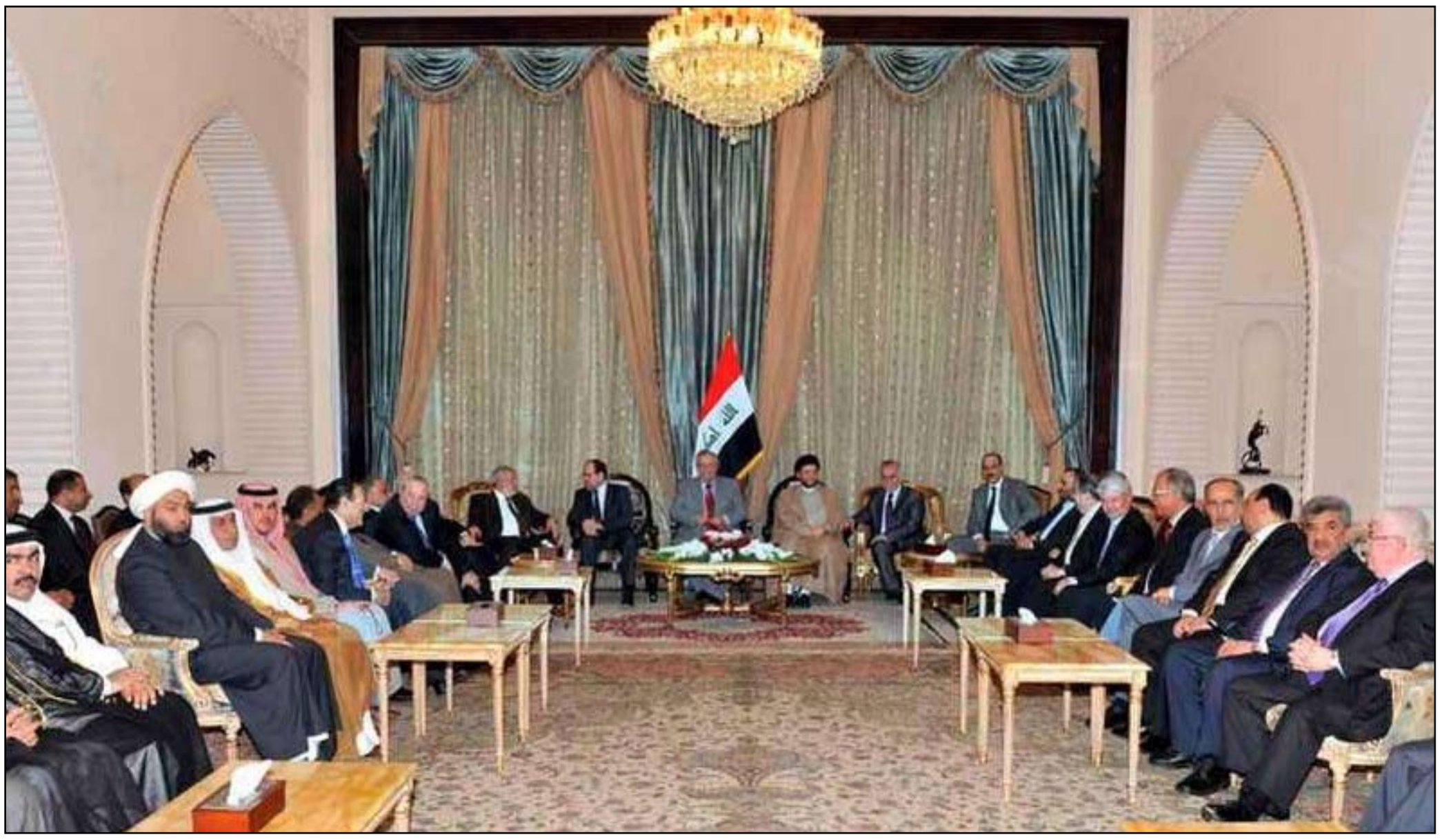

توقع التحالف الوطني ان تحدث هنالك خلافات داخل الكتل السياسية في مسألة توزيع المناصب الوزارية، مشددا على ان نظام النقاط هو الامثل لتوزيعها، فيما اكدت القائمة العراقية قدرة المالكي علي تشكل الحكومة في المهلة الدستورية.

توقع النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوية في التحالف الوطني عباس البياتي ان المشاكل ستكون داخل الكتل السياسية،موضحا"لانها متكونة من عدة كيانات والكل يريدون ان يصبحوا وزراء.

متابعة/ المدى

وقال البياتي في تصريح لوكالة خبر للانباء ان المشكلة تكون داخل كل كتلة والكتل متكونة من كيانات مختلفة والكل يريد ان يصبح وزيراً وهذه هي المشكلة التي ستبرز داخل الكتل السياسية.مبينا"ان رئيس الوزراء لم يلاقِ اي صعوبة بتشكيل الحكومة، فهو يستلمَ الاسماء من الكتل وتشكيل الحكومة تسير بانسيابية كبيرة وتفاهم جيد من جميع الكتل.مؤكدا"ان نظام النقاط نظام عادل وسيتعامل مع الكتل حسب استحقاقها الانتخابي وان الكتل الكبيرة تفوز بحقائب اكثر. مشيرا"هناك بعض القضايا التي تحتاج مزيد من الحوارات التي تتعلق بالية النقاط وهل سنطبق الية النقاط على جميع المواقع واذا نستثني لابد من ان نستثني بعدالة وليس بانتقائية.

من جانبه توقع التحالف الكردستاني تواصل الاجتماعات بين ممثلي الكتل السياسية حول موضوع النقاط وتوزيع الحقائب الوزارية وموضوع المجلس السياسي. ان السبت المقبل سيشهد حسما لكل هذه المواضيع، مشددين على ضرورة قيام الكتل السياسية بتقديم اسماء مرشحيها لشغل المناصب الوزارية لاعطاء الفرصة الكافية لرئيس الحكومة المكلف لاختيار الاشخاص الذين سيشغلون المناصب الوزارية في الحكومة المقبلة قبل انتهاء المدة الدستورية.

وفي السياق ذاته اكد قياديون في القائمة العراقية ان النظام المعمول به لتوزيع الوزارات هو نظام النقاط التي تحتسب وفقا لمقاعد كل كتلة التي ستأخذ مناصبها حسب استحقاقها الانتخابي، مشيرين الى ان جميع الوزارات ستوزع وفقا لهذا النظام بما فيها الوزارات السيادية، وان التغيير الذي من المفترض ان يحدث في هذا النظام سيكون برفع النقاط عن الرئاسات الثلاث بالاضافة الى الوزارات الامنية المتفق عليها ان تكون للمستقلين، مضيفين ان عدد الوزارات اصبح ٣٧ وزارة بعد ان كانت ٣٥ وبهذا سيكون اعضاء مجلس الوزراء بحدود ٤٢ ورئاسة مجلس النواب ستكون ٣،وان الوزارات ستكون على شكل ثلاث سلال سلة الوزارات السيادية وسلة الوزارات الخدمية وسلة وزارات الدولة وسيكون التوزيع لكل كتلة وما ترغب به وحسب حجمها واستحقاقها الانتخابي، بالاضافة الى دور التوافقات في حسم هذا الموضوع.

والعراقية رشحت حصتها من الوزارة التالية (المالية، والدفاع،الهجرة والمهجرين، وزارة الدولة لشؤون العشائر ووزارة الموارد المائية،وشؤون المجتمع المدني)، وان ذلك كله يبقى في اطار المباحثات ولم يتم التوصل حتى الان الى نتيجة فعلية، على ان تحسم جميع الامور في الاسبوع، وان تشكيل الحكومة سيكون ضمن السقف الزمني المحدد في ٢٥/١٢/٢٠١٠ وسينجح رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي لان لديه شرطاً اذا لم يتم تقديم مرشحين الى المناصب السياسية فسيلجأ الى حكومة اغلبية ولديه (١٥٤) فقط سيجلب معه (٤) نواب من اي قائمة يصبح عنده العدد كاملاً يحق له ان يشكل حكومة اغلبية، فضلا عن ان المالكي يمسك العصا من الوسط الان ولم يتم تحديد هذا الشيء لان الكثير من الامور يتم بحثها خلف الكواليس.

الا ان العراقية مازالت تصر على عدم تشكيل الحكومة قبل ان تتمكن من تشكيل المجلس الوطني لان هذا الامر تم حسمه في الاتفاق السياسي الذي جرى بين قادة الكتل ضمن اطار مبادرة البارزاني، معربين عن توقعهم في عدم تشكيل الحكومة قبل تشكيل المجلس.

وقال عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية حسن البياتي اننا"اتفقنا على تشكيل لجنة من (العراقية، التحالف الوطني وائتلاف الكتل الكردستانية) ستعمل على دراسة مسودة قانون المجلس الوطني للسياسيات الاستراتيجية.

واضاف البياتي في تصريح خص به مراسل (وكالة انباء الاعلام العراقي/) ان"هذا القانون سيحدد الاليات التي بموجبها سيعمل المجلس الوطني ويحدد ما اذا كانت صلاحيات هذا المجلس استشارية او تنفيذية وقد يتم الانتهاء منها خلال اليومين القادمين لتشريعه من قبل البرلمان".

واشار الى ان"اغلب بنود هذا القانون ليست تنفيذية وهذا الامر ستتم مناقشتة داخل المجلس وربما ستعدل فقرات وتضاف اخرى وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة اذا تم التصويت عليها بنسبة (٨٠٪) واذا كان هنالك تصويت اقل من ذلك لن تكون هذه القرارات تنفيذية و ملزمة"، منوها الى ان"صلاحيات رئيس المجلس لا توازي صلاحيات رئيس مجلس الوزراء بل ستكون صلاحيات مكمله رغم ان هذا الامر يلقي تحفظا لدى الاخوة في التحالف الوطني ولكن باعتقادي سيتفقون على هذا الامر".

في حين قال عضو مجلس النواب العراقي عن التحالف الوطني عباس البياتي اننا"متفقون من حيث المبدأ على تشريع قانون للمجلس الوطني للسياسيات الاستراتجية لغرض تنظيم عمله وصلاحياته القانونية على ان لا يتعارض مع الدستور وان لا ينقض القوانين المعمول بها".

واضاف البياتي اننا اتفقنا على تشكيل لجنة مصغرة ستأخذ على عاتقها وضع مسودة القانون لرفعه الى رئاسة الجمهورية وتقديمه بشكل اصولي ودستوري الى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه".

وشدد البياتي على ان"التحالف الوطني ليس لديه اي خلافات مع القائمة العراقية بخصوص الخطوط العريضة للمجلس الوطني، ولكن عندما ندخل في التفاصيل والتفرعات فبالتأكيد نحن حريصون على ان تكون هناك صلاحيات للمجلس بشرط ان لا يتم الغاء بعض صلاحيات المؤسسات الاخرى، و نريد من خلال هذا المجلس وضع خطط استراتجية لعمل الدولة على ان لا يكون تنفيذياً او استشارياً بل يكون مجلسا استراتيجياً له واجبات ومهام تتحدد بموجب القانون الذي سيشرع له".

وكان عضو التحالف الوطني حسن السنيد، اكد في وقت سابق، بدء تلقي رئيس الحكومة المكلف نوري المالكي الاسماء والسير الذاتية للمرشحين لشغل حقائب الحكومة الجديدة، مؤكدا أن حقائب النفط والتخطيط حسمت للتحالف الوطني، والخارجية للتحالف الكردستاني والمالية للعراقية، فيما لم يحسم بعد أمر بقية الوزارات.

وقال السنيد وهو عضو اللجنة التي شكلها التحالف الوطني للتفاوض حول تقاسم الوزارات إن"الوزارات التي حسمت بشكل نهائي هي وزارة النفط والتخطيط للتحالف الوطني، ووزارة الخارجية للتحالف الكردستاني ووزارة المالية للقائمة العراقية"، مضيفاً"ومازال أمر بقية الوزارات موضع حوار غير محسوم نهائيا بين الكتل".

ولفت السنيد إلى أن"رئيس الوزراء المكلف بدأ باستلام الاسماء والسير الذاتية للمرشحين لشغل الوزارات وهي تدرس من قبل لجنة خاصة"، مشددا على أن"مجموعة من المعايير سيتم اعتمادها في الاختيار منها الكفاءة والنزاهة وانسجام المرشح مع برنامج الحكومة الجديدة التي تعتمد مبدأ الشراكة وحياديته وشهادته العلمية".

يشار الى ان النائب عن التحالف الوطني حيدر العبادي نفى الاتفاق حول تسمية الوزراء السياديين

وقال العبادي اننا"لم نحدد اسماء الوزراء لوزارات المالية والنفط والخارجية لكوننا لم ننته من النقاشات عن هذه الوزارات رغم وجود تصريحات اعلامية بان النفط للتحالف والخارجية للتحالف الكردستانية والمالية للعراقية فهذا الامر لم يحسم ومازال محلاً للتجاذبات".

واضاف اننا"منتظرون معرفة مدى مقبولية الاسماء التي ستطرح لتولي الوزارات السيادية ونحن لحد الان لم نصل الى هذه المرحلة".

وعن المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية اوضح العبادي ان الاتفاق تم بان يكون المجلس لدورة واحدة ولايمكن له التمديد الابموافقة البرلمان الجديد ولابد من تشريع قانون لهذا المجلس لا يتعارض مع الدستور،مشيرا الى ان الاتفاق السياسي الذي جرى بهذا الصدد يشير الى ان قرارات هذا المجلس غير ملزمة الا بعد التصويت علي القرارات بنسبة (٨٠٪).

منوها الى ان"هذا المجلس لن يكون تنفيذيا لانه سيتعارض مع الصلاحيات الممنوحة لمجلس الوزراء الذي يعد السلطة العليا في البلاد وبالتالي لايمكن تجاوز مجلس الوزراء وقانون المجلس الوطني سيعرض للبرلمان للتصويت عليه وفق المدة المحددة له".

كما استغرب العبادي من تصريحات علاوي الذي هدد فيها بالانسحاب من الحكومة والعملية السياسية اذا ماتم جعل المجلس الوطني جهة استشارية،مؤكدا اننا عندما تحدثنا مع العراقية عن موقفهم من جدية هذه التهديدات التي صدرت من رئيس القائمة اجابونا بانه ليس لديهم رئيس للقائمة بل هناك رؤساء كتل منضوية تحت اسم العراقية".

من جانبه قال النائب عن التحالف الوطني علي العلاق، إن الحكومة ستتشكل بالمدة الدستورية المحددة، مبينا عدم وجود عراقيل تعترض تشكيلها.

وأضاف العلاق، خلال تصريح صحفي أن اليومين المقبلين يمكن أن يشهدا اقتراب حل خلافات الكتل السياسية، مشيرا إلى أن الحكومة ستشكل في المدة الدستورية المحددة فيما افاد أن المطمئن في القضية هو عدم وجود عراقيل بوجه تشكيل الحكومة، موضحا أن هناك حوارات وتصورات للكتل السياسية تحتاج إلى تفاهم ربما يأخذ بضعة أيام مقبلة.

وبشأن توزيع الحقائب الوزارية، قال العلاق، إن الأمر لم يحسم بنحو نهائي بعد بسبب مطالب الكتل وتنافسها على بعض الوزارات، لافتا إلى أن توزيع الحقائب سيحسم بصفقة واحدة للوزارات كلها وليس لكل منها على حدة.

وتعكف الكتل منذ أيام على اختيار مرشحيها للمناصب في الحكومة المقبلة بما فيها مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزارات السيادية، وسط منافسة ساخنة بينها.

وكانت مصادر مقربة من رئيس الحكومة العراقية المكلف نوري المالكي قالت أن الأخير سيعلن منتصف الشهر الجاري تشكيل الحكومة الجديدة.

واضافت تلك المصادر إشارات إيجابية الى قرب إعلان التشكيلة الوزارية"، وأن"هناك مؤشرات أن رئيس الوزراء المكلف سيعلن عن تشكيل الحكومة منتصف هذا الشهر".

يذكر أن نصف المدة الدستورية البالغة ٣٠ يوما لتشكيل الحكومة انتهت امس الخميس وسط تفاؤل سياسي بقرب تحقيق ذلك، و يشار إلى أن مجلس الوزراء العراقي الجديد سيتكون من ٤٢ عضوا هم رئيس الوزراء وثلاثة نواب له و٣٨ وزيرا.

طيفور: المالكي على وشك التوقيع على الورقة الكردية

متابعة/ المدى

أفاد عضو في مجلس النواب العراقي عن ائتلاف الكتل الكردستانية بأنه من المقرر ان يوقع رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي على ورقة التفاوض الكردية المؤلفة من ١٩ نقطة، والتي تضمنت شروط القيادات الكردية للمشاركة في الحكومة العراقية المرتقبة، خلال اليومين المقبلين.

وأوضح النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي عارف طيفور لوكالة كردستان للانباءانه"من المقرر ان يتم التوقيع على ورقة التفاوض الكردية من قبل نوري المالكي خلال اليومين المقبلين"مشيراً الى ان"مسألة انسحاب الكرد من الحكومة، كما جاءت في الورقة التفاوضية انتهت باقرار تشكيل لجنة خاصة بهذا الصدد".

واضاف ان"الكرد أكدوا منذ البداية ان التوقيع على الورقة التفاوضية شرط اساس للمشاركة في الحكومة العراقية المرتقبة، وقد وافق ائتلاف دولة القانون على الورقة، وقام باضافة ست نقاط اخرى الى المشروع لتتكون الاتفاقية من ٢٥ نقطة"مبيناً ان"التحالف الوطني وافق على جميع النقاط بنسبة ١٠٠٪، اما القائمة العراقية فقد وافقت على غالبيتها".

وعن النقاط التي وردت في الورقة الكردية التي تقول ان البرنامج الحكومي ان لم يتم تنفيذه او جرى انتهاك للدستور العراقي الدائم فان الكرد سينسحبون من الحكومة، وينبغي حينذاك ان يصدر رئيس الوزراء قرار الغاء الحكومة، قال طيفور انه"تم تقديم مقترح بهذا الصدد".

وبشأن المقترح قال انه"في حال انتهاك الدستور ولم يتم تنفيذ البرنامج الحكومي، فسيتم تشكيل لجنة خاصة لمعالجة المسألة، وفي حال تعذرت على اللجنة معالجة المشكلة، فينبغي ان يتم رفعها الى المحكمة الفيدرالية، وان لم يتم ايجاد الحل المناسب للقضية في المحكمة فسينسحب الكرد من الحكومة العراقية".

وشدد نواب في التحالف الكردستاني على أهمية تحقيق الاتفاق أولا على ورقة المطالب الكردية، مشددين على ان سعي الكرد لتكون الورقة ضمن برنامج الحكومة الجديدة.

وتضم الورقة الكردية ١٩ نقطة، وتركز نقاطها على ضرورة اقرار قانون النفط والغاز في مجلس النواب العراقي في غضون عام من بدء اعمال الحكومة المرتقبة، وان يتم تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، فضلاً عن معالجة مسائل ميزانية قوات البيشمركة، وتوزيع السلطات والسياسة الخارجية، واجراء التعداد السكاني العام في العراق، وفي حال انتهاك الدستور العراقي الدائم سيقرر الكرد الانسحاب من الحكومة، وحينها يتعين على رئيس الوزراء ان يقرر الغاء الحكومة.

هيل: العلاقات العراقية السعودية اكبر تحديات المرحلة

متابعة/ المدى

اكد السفير الامريكي السابق في بغداد كريستوفر هيل ان العراق يرى ان العلاقات مع المملكة العربية السعودية من بين اكثر التحديات، نظرا لاموال الرياض ومواقفها المعادية المتأصلة والمتعمقة ضد بعض الاطراف العراقية.

ويؤكد تقييم دبلوماسي أمريكي ان السعودية العربية قلقة من هيمنة بعض الاطراف العراقية على السيادة السياسية في العراق فيما يرى المسؤولون في الحكومة العراقية، وفقا لما كشفته برقيات وزارة الخارجية الأمريكية، التي سربها موقع ويكيليكس مؤخرا، ان المملكة العربية السعودية، وبعض الدول المجاورة هي من تشكل التهديد لسلامة، وتماسك بلدهم ذي الديمقراطية الوليدة.

وقد اظهر قلق العراق،الذي تم تحليله وإرساله ببرقية من قبل السفير كرستوفر هيل في ايلول العام ٢٠٠٩، الاختلاف الأساسي في وجهة النظر البريطانية والأمريكية إزاء إيران.

وكتب هيل ان العراق يرى ان العلاقات مع المملكة العربية السعودية من بين اكثر التحديات،نظرا لاموال الرياض ومواقفها المعادية المتأصلة والمتعمقة ضد بعض الاطراف العراقية وبدعمها للارهابيين.

وتشير الاتصالات العراقية الى أن الهدف السعودي (وهذا هدف معظم الدول العربية الأخرى،ولكن بدرجات متفاوتة) هو تعزيز نفوذ بعض الاطراف الطائفية في العراق،وتخفيف بعض الاطراف الاخرى وتشجيع تشكيل حكومة عراقية ضعيفة وممزقة.

العدل تطلق سراح ٢٤٥ موقوفاً

الشرطة تلقي القبض على عصابة لسرقة السيارات

متابعة/ المدى

تمكنت مفارز شرطة النجدة من القاء القبض على عصابة متخصّصة بسرقة السيارات في منطقة الاعظمية شمالي العاصمة بغداد.

وذكر مصدر امني لمراسل(وكالة انباء الاعلام العراقي/)بان عملية القاء القبض تمّت بعد ورود معلومات استخباراتية عن تواجد ٣ عناصر من عصابة متخصصة بسرقة السيارات عند تقاطع جسر الصرافية.

واشار المصدر الى الجهات المختصة فتحت تحقيقا مع المذكورين للوقوف على ارتباطاتهم بالعناصر الاجرامية الاخرى التي تقوم بسرقة السيارات في معظم مناطق العاصمة بغداد وبقية المحافظات واتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية بحقهم.

يذكر ان مفارز النجدة والمرور والجيش تلقي باستمرار القبض على عدد من العصابات المتخصّص بسرقة السيارات في مناطق مختلفة من العاصمة بغداد.

ومن جانب اخر أفاد مصدر مسؤول في وزارة العدل، بان الوزارة أطلقت سراح ٢٤٥ موقوفا من سجون التاجي وميسان وبابل بعد تبرئتهم من التهم المنسوبة إليهم.

وقال المصدر لوكالة"السومرية نيوز"، إن"وزارة العدل العراقية أطلقت، سراح ٢٤٥ موقوفا من سجون التاجي وميسان وبابل، بعد ثبوت براءتهم من التهم الموجهة ضدهم".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن"المطلق سراحهم كانوا متهمين بالاشتراك في عمليات مسلحة وقتل وسرقة".

وفي السياق الامني ذاته أنفجرت عبوة لاصقة كانت موضوعة في عجلة نوع كيا بمنطقة الدورة جنوبي العاصمة بغداد.

وذكر مصدر امني ان العبوة كانت مزروعة تحت عجلة نوع ميسيبوشي كانت متوقفة قرب احد الاسواق الشعبية بمنطقة الدورة تعود لموظف يعمل في وزارة التربية، مشيرا الى ان الحادث اسفر عن وقوع اضرار مادية جسيمة بالسيارة والمحال القريبة من مكان الحادث دون وقوع اصابات مدنية، مبيِّناً أن القوات الأمنية قامت بتطويق مكان الحادث تحسبا لوقوع انفجارات اخرى والشروع بحملة تفتيش بحثا عن الجناة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي
عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق
علي حسين
مدير التحرير الاداري
نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي
علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون